القيمة السوقية تخطت مستوى 42 مليار دينار خلال التعاملات الأسبوعية

البورصة تواصل كسر الأرقام القياسية.. و596 مليون دينار مكاسب جديدة

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت تحقيق قفزات أرقام مؤشراتها ومتغيراتها خلال تعاملات الأسبوع، وذلك على وقع الأجواء الايجابية التي باتت تنعم بها منذ الاستقرار السياسي الذي مهد الطريق له العفو الأميري، ليكون سوق الأسهم من أكبر المستفيدين من تلك الأجواء، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط وتسجيلها لمستويات جديدة لم تبلغها قبل أعوام.

وعزز من الحالة التفاؤلية لبورصة الكويت، استمرار كشف البنوك والشركات تباعا عن النتائج المالية المحققة بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، والتي جاءت مرضية للمساهمين والمتعاملين بالسوق بشكل كبير، حيث تشير الأرقام المعلن عنها حتى الآن الى ان النتائج النهائية لهذه الفترة المالية المهمة ستشهد نموا كبيرا، وهو ما سيترتب عليه بناء مراكز استثمارية جديدة لكل شرائح المتعاملين، ومن ثم استمرار الحراك الذي تشهده البورصة خلال المرحلة المقبلة.

وتأتي في مقدمة الأرقام القياسية التي حققتها بورصة الكويت خلال تعاملات الأسبوع، حيث اضافت 596 مليون دينار للمكاسب السوقية لتبلغ القيمة الإجمالية مستوى لم تشهده منذ سنوات وهو مستوى 42 مليار دينار، حيث انهت البورصة تعاملات الأسبوع عند 42,191 مليار دينار ارتفاعا من 41,595 مليارا نهاية الأسبوع الماضي.

ومن الارقام القياسية ايضا قفزة المتوسط اليومي للتداول إلى 95 مليون دينار بمحصلة أسبوعية 476 مليون دينار ارتفاعا من 81 مليون دينار بمحصلة 404 ملايين دينار الأسبوع الماضي، وكانت جلسة الأربعاء شهدت تدفقات بنحو 110 ملايين دينار، وهو مستوى لم يشهده السوق منذ فترة بعيدة حتى في جلسة مراجعة فوتسي لأوزان الأسهم الكويتية.

والمتتبع لسوق الأسهم الكويتي في هذه الآونة، يلاحظ أن كثيرا من أسهم السوق الرئيسي بات لديها القدرة على جذب سيولة كبيرة، ربما تفوق في بعض الجلسات السيولة التي تحظى بها أسهم السوق الأول ذات القيم السعرية المرتفعة، وارتفعت احجام التداول بنسبة 24٪، إذ بلغت كميات الأسهم المتداولة 3,658 مليار سهم ارتفاعا من 2,936 مليار سهم الأسبوع الماضي.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على ارتفاع جماعي للمؤشرات، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1٪ بإضافة 77 نقطة ليصل إلى 7755 نقطة ارتفاعا من 7678 نقطة الأسبوع الماضي.
- ارتفع مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنسبة 2,7٪ بارتفاع 162 نقطة ليصل المؤشر إلى 6148 نقطة من 5986 نقطة.
- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,4٪ بمكاسب بلغت 101 نقطة ليصل إلى 7201 نقطة من 7100 نقطة الأسبوع الماضي.

■ 95 مليون دينار متوسط التداول اليومي بمحصلة 476 مليون دينار

■ مؤشر السوق الرئيسي يواصل الصعود.. وأسهمه ساهمت في قفزة السيولة

ملكيات الأجانب بالبنوك

على صعيد آخر، عزز الأجانب توجههم الشرائي في البنوك المحلية، حيث رفعوا نسب تملكهم خلال تعاملات الأسبوع في5 بنوك وهي: الخليج، برقان، بوبيان، وربة، والدولي KIB، بينما انخفضت نسب ملكيات الاجانب في 3 بنوك هي الوطني، بيتك والأهلي، فيما استقرت في البنك التجاري وكذلك البنك الأهلي المتحد.

ووفقا لإحصائية البورصة حول نسب الملكيات الاجنبية في البنوك الكويتية بتاريخ 3 نوفمبر الجاري، بلغت قيمة ملكيات الأجانب في الـ 10 بنوك 2,52 مليار دينار.

وارتفعت ملكية الاجانب في البنك الخليج بنسبة 0,39٪ ليصل الاجمالي إلى 10,81٪ بقيمة 82,1 مليون دينار، كما ارتفعت في برقان بنسبة 0,03٪ لتصل إلى 2,7٪ بقيمة 17,1 مليون دينار، وارتفعت في بوبيان بنسبة 0,01٪ لتصل إلى 5,27٪ بقيمة 131,5 مليون دينار، وفي بنك وربة بنسبة 0,06٪ لتصل إلى 4,33٪ بقيمة 19,7 مليون دينار، كما ارتفعت نسبة ملكية الاجانب في الدولي KIB بـ 0,06٪ ليصل الإجمالي إلى 4,78٪ بقيمة 12,3 مليون دينار.

وانخفضت نسبة ملكيات الأجانب في بنك الوطني بنسبة 0,03٪ لتصل إلى 20,81٪ بقيمة 1,480 مليار دينار، كما انخفضت الملكية في بيتك بـ 0,02٪ لتصل النسبة المجمعة إلى 10,87٪ بقيمة 774,4 مليون دينار، كذلك تراجعت في الأهلي بنسبة 0,01٪ بنسبة حالية 0,35٪ قيمتها 1,4 مليون دينار، واستقرت نسبة ملكيات الأجانب في بنك التجاري عند 0,6٪ بقيمة 597 ألف دينار، وفي الاهلي المتحد عند 0,40٪ بقيمة 2,8 مليون دينار.

طفرة جديدة تنتظر القطاع بعد عامين من تفشي جائحة كورونا

قطاع السياحة في الشرق الأوسط على أعتاب «عصر ذهبي» جديد

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أنه من غير المعقول القول إن السفر في الشرق الأوسط يدخل عصرا ذهبيا، حيث تضرر عدد من الصناعات بشدة جراء جائحة «كورونا» ومن بينها قطاع السياحة.

وقالت المجلة إنه منذ تفشي الجائحة في المنطقة مطلع عام 2020 أوقفت شركات الطيران أساطيلها من الطائرات وعلقت نشاطات السفر الدولي فضلا عن فقدان الوظائف، فيما تم إغلاق الفنادق وتوقفت اعمال تطوير المشروعات والمرافق السياحية الجديدة.

ولكن المجلة قالت إن أصحاب الفنادق يصرون مع ذلك على القول ان قطاع الضيافة في الشرق الأوسط على أعتاب طفرة جديدة برغم الدمار الذي حل بهذه الصناعة.

وساقت المجلة مثالا على ذلك مما ادلى به الرئيس التنفيذي لشركة فنادق هيلتون كريس ناسيتا في حديثه اثناء جلسات المؤتمر العربي للاستثمار الفندقي لهذا العام الذي عقد مؤخرا، حيث وعد الصناعة الفندقية «بعصر ذهبي للسفر يتجاوز ما شهدناه قبل انتشار فيروس كورونا».

وذكرت ان هذا القول ينطوي على شيء من المنطق، حيث انه بعد عامين من القيود ومنع التحركات، هناك تعطش شديد للسفر، ومن الواضح بالفعل حدوث طفرة في «السياحة التي تستهدف تعويض ما فات».

وترى «ميد» ان التوجهات الحكومية ستكون المحرك الرئيسي وراء الانتعاش حيث نشهد تسويقا هائلا للنشاطات الفندقية من قبل الحكومات، التي وضعت السياحة في قلب الخطط التنموية.

ولا شك ان المنطقة ستجني كذلك ثمار الاستثمارات الضخمة التي سيضخها المستثمرون في الوجهات السياحية ذات المستوى العالمي والبنية التحتية للسفر، والتي تعززت من خلال التدابير التي تم تطبيقها لمنع انتشار الوباء، ناهيك عن ان التركيز الذي نلاحظه في الوقت الحاضر على السياحة المستدامة سيكون عاملا مساعدا في استقطاب الزوار، أو على الأقل أولئك الذين لديهم الاستعداد للتغاضي عن البصمة الكربونية للسفر الدولي أو التعامل معها.

لكن الصورة تبدو مشوشة بسبب النظرة القاتمة للسفر المتعلق بنشاطات الاعمال، والتي لن تستفيد من العوامل الحالية التي تغذي مقومات السياحة الترفيهية. ومن هنا تبدو آفاق السفر لأغراض العمل قاتمة حيث تفرض الشركات قيودا صارمة على التكاليف وسط استمرار حالة من عدم اليقين، فيما تمضي في تسيير نشاطاتها وعقد الاجتماعات والمؤتمرات الافتراضية من خلال الفيديو عبر الإنترنت، والتي باتت من الظواهر والتطبيقات الطبيعية بسبب الوباء.

وختم المحلل بالقول ان سوق السفر في المنطقة يعاني من الانقسام، ففي حين يعيش قطاع السياحة والترفيه في الوقت الحالي فترة من التعافي والانتعاش القويين، فإن نشاطات السفر لأغراض العمل تعاني ظروفا صعبة.

وسواء كان هذا الانقسام بين شطري السياحة مستداما، أو مجرد اختلاف عابر، فإنه يتعين على أصحاب الفنادق التجارية سرعة التكيف مع هذا الواقع والعمل على تنويع نشاطاتهم بسرعة لتقليل مخاطر تعرضهم للخسائر وضمان حصة مناسبة لهم في السوق.

«أوپيك+» تثبّت سياسة زيادة الإنتاج بـ 400 ألف برميل

رويترز: قررت الدول الأعضاء في تحالف «أوپيك+» أمس الاستمرار في زيادة إنتاجها للنفط بشكل معتدل مع 400 ألف برميل في اليوم في ديسمبر المقبل، رغم إصرار الدول المستهلكة على زيادة أكبر للجم ارتفاع الأسعار.

وأعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط في بيان نشر، بعد قمة جمعت أعضاءها الـ 13 وحلفاءهم العشرة في إطار تحالف «أوپيك+»، أن الإنتاج الشهري للتحالف سيرفع إلى 400 ألف برميل في اليوم لشهر ديسمبر.

وقالت مصادر في أوپيك+ إن الولايات المتحدة لديها قدرة كبيرة على زيادة الإنتاج بنفسها إذا أرادت مساعدة العالم في تسريع التعافي الاقتصادي.

وبعدما قفزت أسعار النفط أمس بأكثر من 2,7٪، قلصت مكاسبها إلى أقل من 2٪ بعد الإعلان عن نتائج الاجتماع، إذ وصل خام برنت إلى 83,33 دولارا للبرميل مرتفعا بنسبة 1,6٪، فيما بلغ ارتفاع الخام الأميركي 1,37٪ إلى 81,97 دولارا للبرميل.

3 رؤساء فرق جدد في «كيبك»

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي بالوكالة في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) قرارا بتغييرات تنظيمية شملت تعيين 3 رؤساء فرق اعتبارا من يوم الأحد المقبل.

وجاء في القرار: تعيين ماجد خالد الحويلة رئيسا لفريق عمل تخطيط تقنية المعلومات ويكون مسؤولا أمام مدير مجموعة تقنية المعلومات، وتعيين عاصم يوسف عبدالرحمن رئيسا لفريق عمل التطبيقات الشاملة ويكون مسؤولا أمام مدير مجموعة تقنية المعلومات.

وفي مجموعة العلاقات العامة والإعلام تم تعيين منال أحمد الرشيد رئيسا لفريق عمل العلاقات الخارجية وتكون مسؤولة أمام مدير مجموعة العلاقات العامة والإعلام.

مكاسب الاستثمار في البورصة فاقت 3 أضعاف الاستثمار بالذهب و4 أضعاف العقار

هذا ما كنتَ ستجنيه لو وضعت 10 آلاف دينار بالأسهم خلال «كورونا»

المحرر الاقتصادي

الآن وقد شارفت أزمة كورونا على الانتهاء ويحاول الاقتصاد أن يلملم جراح الأزمة ويعود للعمل، لكن السؤال: هل كانت الأزمة فعلا عامل خسارة لمن استثمر في البورصة؟

الإجابة عن هذا السؤال تحيلنا إلى النظرية الاقتصادية التي تقول إن الأزمات تصنع الفرص، وهو فعليا ما حصل في هذه الأزمة حيث قفز فيها مؤشر البورصة العام بنسبة 55٪ وقفز مؤشر السوق الأول بنسبة 60٪ (وذلك منذ منتصف مارس 2020 إلى نهاية أكتوبر)، ولنفترض هنا أن شخصا ما، لنسميه سالم، قد اشترى في بداية الأزمة أسهما رئيسية في البورصة، فهل هو رابح اليوم أم خاسر؟

لنفترض أن سالم وضع ما يقارب 10 آلاف دينار مع بداية الأزمة، وتحديدا في منتصف مارس مع انتشار أخبار الوباء، فما حصيلة سالم اليوم؟

- لو وضع سالم ماله مناصفة في أكبر 10 أسهم في البورصة فسيكون متوسط مكاسبه اليوم 51٪ وبقيمة 5100 دينار، أي حصيلته الاجمالية 15100 دينار.
- لو وضع ماله مناصفة في أكبر 20 سهما فسيكون متوسط المكاسب 60٪ وبقيمة 6000 دينار، بمعنى لديه الآن 16000 دينار.
- لو وضعه في أكبر 50 سهما فسيكون الربح 82٪ وبقيمة 8200 دينار، أي أن حصيلته 18200 دينار.
- لو استثمر في المؤشر العام فمكاسبه ستكون 55٪ وبقيمة 5500 دينار، أي حصيلته 15500 دينار.
- لو استثمر في مؤشر السوق الأول فستكون مكاسبه 54٪ وبقيمة 5400 دينار، بحصيلة 15400 دينار.

وهذا الافتراض مبني على نسبة أرباح الأسهم فقط، بينما لم يتم احتساب أثر التوزيعات النقدية وأسهم المنحة والتي ستضيف إلى المكاسب خاصة في حالة اعادة استثمارها من جديد.

الودائع بلا مكاسب تذكر أو مخاطرة

لكن، ماذا لو فضل سالم عدم المخاطرة في أزمة لم يكن أحد يعلم أين ستذهب بالاقتصادات العالمية، وكان خيار كثيرين بأن يحتفظوا بسيولتهم ويضعوها كوديعة. في هذه الحالة، ولو فضل سالم وضع أمواله كوديعة، فما أرباحه اليوم؟ بقياس متوسط الفائدة على الإيداع لعام واحد في البنوك الكويتية عند مستوى 1,5٪، فإن مدخرات سالم البالغة 10 آلاف دينار ستزيد بنحو 2,3٪، او 230 دينارا فقط، وتصبح حصيلته الاجمالية 10230 دينارا.

وكان بنك الكويت المركزي قد خفض سعر الخصم بنحو 125 نقطة أساس بما يعادل 1,25٪ لينخفض من 2,75٪مطلع مارس 2020 لينتهي الشهر عند 1,5٪ وهو مستواه حتى الآن.

العقار وأرباح غير مضمونة

لكن ماذا لو أخذ هذه الأموال ووضعها في صندوق عقاري؟ في السوق الكويتية، يتراوح متوسط العائد على الاستثمار في العقار التجاري أو الاستثماري ما بين 6 ـ 8٪ سنويا (وهو عائد مرتفع اذ تراجع العائد في الأزمة نتيجة أزمة العقارين التجاري والاستثماري من عمليات اخلاء وعدم التمكن من سداد الإيجارات وسفر كثير من المقيمين)، لكن مع افتراض هذا الهامش من العوائد، فإن أرباح سالم من الصندوق العقاري ستكون بين 600 و800 دينار.

الذهب حاضرٌ بثلث مكاسب الأسهم

وماذا لو قرر أن يضع الـ 10 آلاف دينار في الذهب باعتباره ملاذا آمنا في الأزمات، علما أن الذهب حقق خلال فترة الأزمة منذ مارس من العام الماضي صعودا بنحو 21٪.

وفي حالة استثمار المدخرات البالغة 10 آلاف دينار في الذهب قد تصل تلك القيمة المتراكمة إلى نحو 12200 دينار، أي يكون قد ربح 2200 دينار.
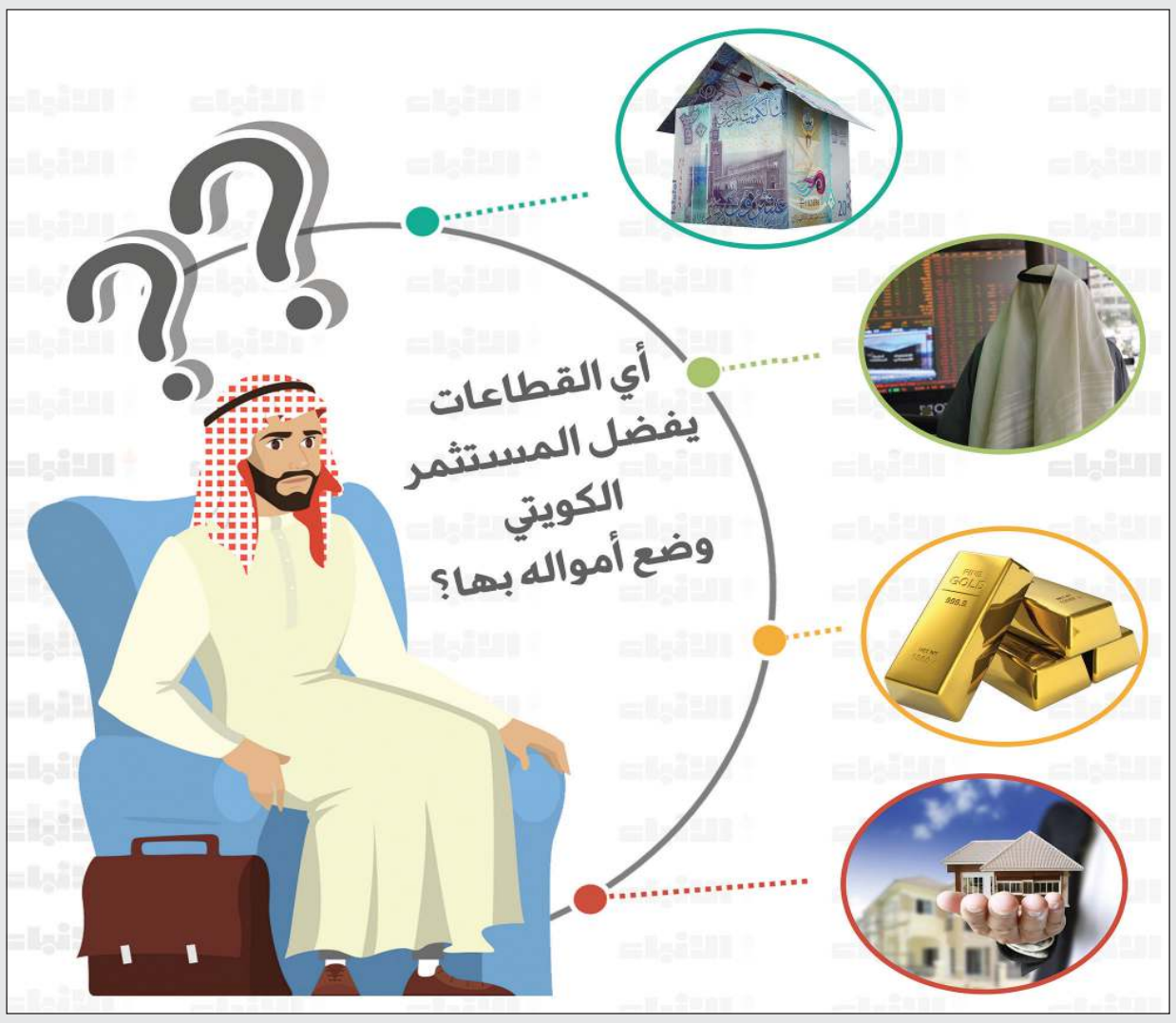
خلاصة ذلك أن الاستثمار في الأسهم يظل الأفضل بين جميع الاستثمارات، لكن ذلك لم يكن ليتحقق على النحو المفترض أعلاه لسالم أو لغيره من المستثمرين، لو كانوا قد عملوا على المضاربة في ظل صعود وهبوط قوي عاشته البورصات في بداية الأزمة، حيث كان الواضح في خطة سالم في الأسهم أنها استثمارية اشترت في وقت هبوط السوق ثم انتظرت إلى ارتفاعه للبيع أو حتى لتحقيق مكاسب سوقية أكبر من خلال قيمة الأسهم.